

لعلماء العربية المتقدمين فضلُ السَّبقِ في بيان مصطلح المجاز العقلي؛ فالأمثلة الماثورة في مصنَّفاتهم تشيرُ إلى وجود كثيرٍ من الإشارات المجازية التي كان مقياسها عندهم قول القائل: (نَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ)، حملاً له على جهة الاتساع في اللغة مع الاختصار والاستخفاف في اللفظ، وذلك بإضافتهم الفعل إلى الليل والنَّهار، وهو في المعنى للآدميين، كما تقول: (نَامَ لَيْلِكَ، وَعَزَمَ الْأَمْرُ)، وَإِنَّمَا عَزَمَهُ الْقَوْمُ، فهذا ممَّا يُعْرَفُ معناه فتتَّسع به العرب، وحَدُّه: (هو إسنادُ الفعل أو ما في معناه-، إلى غير ما هو له، لعلاقةٍ من العلاقات الستة، مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادة الإسناد الحقيقي، وهذا الإسناد المجازي قد يكون إلى: سبب الفعل أو زمانه أو مكانه أو مصدره، أو بإسناد المبنى للفاعل إلى المفعول، أو بإسناد المبنى للمفعول إلى الفاعل).

علاقاتُ المجازِ العقليِّ:

1-المفعوليَّة: (ما بُني للفاعل وأُسند إلى المفعول)

إنَّ أشهر مثال اتكأ عليه علماء البلاغة في إيضاح هذه العلاقة والقياس عليها ما ورد في قوله- تعالى:- **جِبَاهُهُمْ** [الحاقة: ٢١، والقارعة: 7]، وفي قوله-تعالى:- **جِذْبُذِفٌ** [الطارق: 6]، فهنا صار المفعولُ فاعلاً في كِلْتَا الآيتينِ الكريميتين؛ لأنَّ (رَاضِيَةً) بمعنى: مرضِيَّة، و(دَافِقِي) بمعنى: مدفوق، فقد أُسند إلى العيشة ما هو لصاحبها، وأُسند الدفق إلى الماء بدلاً من إسناده إلى صاحبيه⁽¹⁾، وأهل الحجاز يجعلون الفاعل بمعنى المفعول في كثيرٍ من كلامهم، كقولهم: (سِرُّ كَاتِمٌ)، أي: مكتومٌ، و(هَمٌّ نَاصِبٌ)، أي: منصوبٌ، و(لَيْلٌ نَائِمٌ)... ونحو ذلك، وهذا من مجاز الإسناد، إذ أُسند إلى الماء ما لصاحبيه؛ مُبالغةً.

2- الفاعلية: (ما بُني للمفعول وأُسند إلى الفاعل الحقيقي)

(1) قُلْتُ: (صَاحِبِيهِ)؛ بناءً على أَنَّهُ-سُبْحَانَهُ- أراد ماء الرجل والمرأة معاً، لأنَّ الإنسانَ مخلوقٌ منها، لكن جعلها ماءً واحداً لامتزاجهما، من باب إطلاق لفظ المفرد على المثني، بدلالة إخراج الولد من صُلب الرجل وترائب المرأة. والله-تعالى- أعلم.

الباب الثاني: _____ (قُطُوفٌ دَانِيَةٌ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ) _____ علم البيان

من ذلك قوله-تعالى-: **جَهَّهْ هَهْ عَهْ عَهْ كَهْ كَهْ** [الإسراء: ٤٥]، فمعنى: (ك): ساتراً، أي: حجاباً ساتراً؛ لأنَّ الحجاب لا يكون إلا ساتراً، والمستور حقيقةً هو الإنسان المخاطب وهو هنا (النبى -ﷺ-)، وإسناد المبني للمفعول: (مَسْتَوْرًا) إلى الفاعل (ساتراً)، من علاقة الفاعلية.

ومن أمثلة علاقة الفاعلية أيضاً، ما ظهر في قوله-تعالى-: **جَوْوِي يِبِيسْنَا نَاهُهُ** [مريم: ٦١]، فلا يخفى أنَّ معنى (هه) هنا: آتياً، جرياً على سنن العرب في خطاباتهم؛ لأنَّ الوعد عندهم آتٍ ومآتٍ، فهو مبني للمفعول مُسندٌ للفاعل، على مذهب أهل الصَّنعة والبيان.

3- الزَّمَانِيَّةُ: (ما بُنِيَ للفاعل وأُسند إلى الزَّمان)

تتمركز أمثلة هذه العلاقة حول قول العرب: (نَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ) أيضاً، من باب المجاز العقلي بإسناد ما للشَّيءِ للزَّمان كما يُسندُ للمكان، من ذلك قوله-تعالى-: **﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البُعِيدُ﴾** [إبراهيم: 18]، فالعصفُ شدَّةُ الرِّيحِ، وَصِفَ به زمانها مبالغةً، كما يقال: (يَوْمٌ حَارٌّ، وَيَوْمٌ بَارِدٌ)، والبردُ والحَرُّ فيهما لا منهما، وهذا الإسناد العقلي المتمثل في علاقة الزَّمانية لا شكَّ بأنَّه أبلغ وأخف من أن يُقال: (يَوْمٌ عاصِفُ الرِّيحِ)؛ لما فيه من جزالة اللفظ واختصاره، فيقال: قد عَصَفَ يومُنَا، وذلك كائنٌ في لغة العرب إذا اشتدت الرِّيحُ فيه⁽¹⁾، كقول جرير⁽²⁾:

لقد لَمِتْنَا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرى
ونمت وما ليلَ المَطِيِّ بنائم

ويقال: (يَوْمٌ ماطرٌ، وليلةٌ ماطِرةٌ)، وإنَّ المَطْرَ فيه وفيها، مبالغةً في الوصف.

ومن شواهد الزمانية إسنادُ الإبصار إلى النَّهار في قوله-تعالى-: **﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾** [الإسراء: 12]، وقوله-تعالى-: **﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾** [النمل: 86]، ونحو ذلك، فوصفُ النَّهارِ بالإبصار وهو وصفٌ للنَّاسِ، مبالغةً في إضاءته، كأنَّه يبصر ما فيه، ففي الكلام إسنادٌ عقلي من إسناد الحديث إلى زمانه؛ لأنَّ النَّهارَ لا يُبصر بل يُبصرُ فيه، كقولهم:

(1) يُنظر: فقه اللغة وسرُّ العرَبِيَّة: 327.

(2) ديوان جرير: 2/993.

